صراحة، قراراً سابقاً كان اتخذه سنة ١٩٨٣ بشأن تقييد العلاقات مع سلطاتها والتركيز على التعامل مع ما سُمي الحركة الوطنية المصرية، بصورة لا تخلو من استفزاز للحكومة المصرية، لا مبرر له ولا فائدة منه. ولم يكن من الضروري، بالطبع، كيل المديح لمصر، او الثناء على سياستها، على كل حال، بل أن احداً لم يطلب ذلك. الا انه كان من المستحسن الامتناع عن استفزازها، دون مبرر، خصوصاً في ضوء تطورات السنوات الاخيرة. فمنذ اتخذ المجلس قراره المشار اليه سنة ١٩٨٣، وفحواه الدعوة الى الاقتراب من مصر بقدر ابتعادها عن كامب ديفيد، مرت مياه كثيرة في النيل، واتخذت السلطات المصرية عدداً من الاجراءات على طريق «الامتثال» لذلك القرار. فمن المعروف ان كامب ديفيد ينطوي على شقين، احدهما مصري والآخر فلسطيني. ولقد تم تنفيذ الشق المصري قبل سنوات بانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي المصرية واقامة علاقات سلم بين مصر واسرائيل. اما الشق الفلسطيني، فقد تمثل في الدعوة الى اقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في المناطق المحتلة، من خلال تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية خاصة، والمهجر الفلسطيني عامة. ولقد تم، ايضاً، والى حد كبير، نتيجة لاتصالات هادئة ومستمرة اجراها «اليمين» الفلسطيني مع السلطات المصرية، انهاء هذا الشق كذلك؛ اذ تخلت مصر، علناً، عنه، وعدّلت موقفها تدريجياً، وراحت تدعو الى اقامة دولة فلسطينية، معترفة بالمنظمة ممثلاً شرعياً للفلسطينيين. ثم وسّع الرئيس مبارك نشاطه، وراح يبذل كل ما في وسعه لتزيين وجه المنظمة، غير المريح كثيراً، لدى الاميركيين والاسرائيليين ـ وهو نشاط لا يضر أبداً في وقت يسعى المناضلون جميعاً الى حضور «مؤتمر دولي». وقد يقال ان هذا كله ليس على درجة كبيرة من الاهمية، وقد يكون القول صحيحاً. الا ان ذلك، بحد ذاته، لا ينبغي ان يكون مدعاة للتشنج، واستعداء الغير. وكان في الامكان، فيما لو ارتُؤي ذلك، تجميد الوضع الحالي على صعيد العلاقات مع مصر، او التراجع عنه تدريجياً، بشيء من «السياسة» والكياسة.

ولكن لم يكن هذا هو المطلوب، ولا هو الذي تحكم في اتخاذ تلك القرارات الخرقاء؛ اذ هنالك مزايدات ينبغي ان تفعل فعلها وتُستنفد، وفواتير ينبغي تسديدها لابقاء طريق العودة الى دمشق سالكة، ومن ثم «التمتع» بذل اللجوء هناك. فالتيار الشعبوقراطي، ومن لف لفه، يطالب، منذ فترة غير قصيرة، باغلاق «بوابتي القاهرة وعمان»، ويقترح، بدلاً من ذلك، المراهنة على النظام السوري، حصان المنطقة الأعرج، واستطراداً جبهة الجمود والتردي (اسمها بالولادة جبهة الصمود والتصدي)، وكذلك اتحاد «هم» السوفياتي. ويبدو ان «اليمين» الفلسطيني بات، بدوره، ايضاً، غير بعيد من مثل هذه الطروحات. وقبيل بدء اعمال الدورة الاخيرة للمجلس، أُلغي، فعلاً، اتفاق عمان. الا ان هذا الاتفاق الذي كان عُقد، في حينه، على الرغم من معارضة الشعبوقراطيين، مات، فيما بعد، ميتة طبيعية دون ان يكون لهم اي دور في ذلك، وبالتالي لم يكن هناك اي «انتصار» يمكن تسجيله. ولذلك «عصلجت» الجبهتان الشعبية والديمقراطية، قبيل اختتام اعمال المجلس، وهددتا ـ يا للهول ـ بالانسحاب منه، مما قد يفسد فرحة المهرجان، فرضخ «اليمين»، رضوخاً، وكان للشعبوقراطيين ما ارادوا ـ وسرعان ما اجابت مصر بلطمة على وجه المنظمة، فاغلقت مكتبها في القاهرة وباقي مؤسساتها. ولم تقف «الشطارة» عند هذا الحد، بل راح بعض المتحدثين الفلسطينيين يهاجم مصر ويلومها، لأنها نفّذت، على حد تعبير الرئيس مبارك، قراراً بقطع العلاقات هم الذين اتخذوه، وزايدوا مطالبين به خلال فترة طويلة، باعتبار ان تنفيذه هو قمة «الحكمة» السياسية. فلماذا الاحتجاج، اذاً، بعد ان «قبلت» مصر طلبهم ؟

بقي ان نأمل فقط بأن تأتي العواقب سليمة، وان لا نضطر الى دفع ثمن هذا النزق. صحيح ان مصر، بارتباطها بكامب ديفيد، بابعاده الاميركية قبل الاسرائيلية، قد لا تستطيع تقديم خدمات عظيمة